مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: البعد الجيو- استراتيجي الأمني لانفصال السودان ضمن استراتيجية الأمن القومي الأميركي
اسم الكاتب: رائد رفيق الرحية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4646
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

البعد الجيو–استراتيجي الأمنيّ لانفصال السودان ضمن استراتيجية الأمن القومي الأميركي

رائد رفيق الرحية*

(تاريخ الإيداع 16 / 6 / 2014. قُبِل للنشر في 1 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

تمارس أميركا سياساتها المختلفة في دول العالم انطلاقاً من مصالحها وثوابت أمنها القومي. تحكمها طبقة النخبة الرأسمالية، الذين يمتلكون آليات صناعة القرار فيها، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تؤدّيه واشنطن حول العالم متخذين من انفصال السودان أنموذجاً للسياسات الامريكية المطبقة على المستوى العالمي،و هي صنيعة جماعات المصالح التي تشكل الحكومة الخفية لأميركا والعالم أصلاً، فكانت العمليات الأميركية في القارة الافريقية هادفةً إلى السيطرة على ما تم اكتشافه من مكامن الثروات ، ولم يكن السودان سوى حلقة وصل وعبور وتدخل سريع إلى دول القارة الإفريقية ،ودول الشرق الأوسط بسبب موقعه الجيو–استراتيجي المميز ولغناه بالثروات سواء النفطية ،أو المائية ، أو الغذائية، فكانت عمليات أميركا في السودان التي أدت إلى تجزئته أكبر دليل على أهميته في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، إضافةً للوجود الصيني القوي في القارة السمراء، مما جعل الوجود فيه أمراً في غاية الأهمية فكانت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة متمثلة بالتفتيت الطائفي ، والعرقي ،والديني، وقد تجسدت بفصل جنوب السودان عن شماله تحت مسمى الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، النفط ، السودان، الاستراتيجية الأمريكية.

* ماجستير – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

Dimension geo - strategic security for the secession of Sudan within the U.S. national security strategy

Raed Rafeek al-rohaeah*

(Received 16 / 6 / 2014. Accepted 1 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

America exercised its policies in the various countries of the world based on their interests and the fundamentals of national security. Governed by the elite class of capitalism , who have the mechanisms of decision-making in which , and the study aims to identify the role played by Washington around the world putting in the separation of Sudan, a model for U.S. policies applied at the global level , which is originally a creation of interest groups that make up the government's hidden for America and the world , was the operations American continent meaningful control over what was discovered reservoirs of wealth was not Sudan , only a link , transit and rapid intervention to African countries and countries in the Middle East due to its geo - strategic distinctive and riches riches either oil or water or food , was of America in the Sudan, which hashed led to the biggest proof of its importance in U.S. security strategy in addition to the strong Chinese presence on the continent which made its presence is very important was the new American strategy represented by firing laser sectarian , ethnic and religious has epitomized the separation of southern Sudan from the north under the name of democracy.

Keywords: national security, oil, Sudan, the U.S. strategy.

*Master , Economy Faculty, Accounting section, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

تنطلق تطبيقات السياسة الخارجية لواشنطن من احتياجات داخلية ، أو من انعكاسات الواقع الداخلي على العالم بصورة مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية على حساب معاناة باقي دول العالم التي عرفت بها السياسة الأمريكية، لتتبلور في طروحات ذرائعية استراتيجية هدفها السيطرة على العالم لضمان الأمن والمصالح الأمريكية، ويشير (أنتوني ليك)[1] إلى ذلك بقوله :"إن السياسة الخارجية الأميركية تصنع خياراتها في إطار التعامل مع الدول ككل ضمن خصائصها، وأن من حق واشنطن استخدام القوة العسكرية لردع الدول.أو الاعتماد على سياسة الاحتواء عبر العزل والضغوط الاقتصادية والدبلوماسية"[2]. وفي ذلك يأتي التصنيف الأميركي للعالم إلى دول تمثل "محور الشر" الذي يجب على "محور الخير" الذي تقوده أميركا أن يحاربها، وكما قام المجتمع الأميركي على القيم المادية المجردة وسطوة القوة ، فإنَّ السياسة الخارجية الأميركية تستخدم القوة المجردة سلاحاً رئيساً لإرهابها ضد كل من لا يقف معها ، ولعل مقولة الرئيس الأميركي دبليو بوش ،"كل من لا يقف مع أميركا يكون ضدها "،تمثل أقصى التطرف المنحرف في التفكير السياسي الذي يتضمن من معاني الإرهاب الشيء الكثير. هذه السياسة التعسفية والاستبدادية والعشوائية هي أخطاء كبرى لحقائق التاريخ الإنساني، وتعبير عن الجوهر الإرهابي لسياسة الدولة الأكبر في العالم الذي هو امتداد للإرهاب التاريخي الأميركي، لكن بمظاهر أكثر عنفاً ووحشية تجلت ، خاصةً بعد أحداث 11 أيلول 2001 في أميركا وما تبعه من إرهاب منظم من خلال احتلال أفغانستان والعراق وسياستها الإرهابية في فلسطين ،ولبنان والسودان. وعلى الصعيد الخارجي تتجاهل واشنطن المشكلات الصحية ،والاقتصادية ، والبيئية في العالم، وتحاول فرض معتقداتها ومواقفها عبر وسائل الدعاية والتجارة والتبشير والمساعدات المشروط، أي ببساطة (أمركة العالم)[3].

وبناءً عليه، فإن الاشكالية البحثية تتجسد في مجموعة من التساؤلات أهمها:

1-ما عمق الدور النفطي في رسم استراتيجية أميركا تجاه القطر العربي السوداني ؟

2- هل للديمقراطية مكان في عملية فصل جنوب السودان عن شماله؟

3-ما عمق البعد الاقتصادي في السودان للدول الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة؟

أهميّة البحث وأهدافه:

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة النوايا الخفية للغزو الفكري الانفصالي الأميركي للشعب السوداني، وما دوافع الاضطرابات والتوترات التي انتهت بالانفصال الخطير لجنوب السودان عن شماله ؟، ودراسة البعد النفطي للسياسة الخارجية الأميركية ، والانفصال في السودان.

منهجية البحث:

في هذه الدراسة سنتبع منهجي التحليل الوصفي والتاريخي.

يقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

أولاً: ركائز الأمن القومي الأميركي.

---

[1] مستشار الأمن القومي في عهد كلينتون

[2] خيارات السياسة الأميركية تجاه العراق ورقة عمل، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، شباط 2002.

[3] مولتار. توماس، أميركي بالأمريكانية، أفاق عربية ،العدد(7) ،1990، ص 91.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للسودان.

ثالثاً: البعد النفطي لتقسيم السودان.

رابعاً: النتائج والمناقشة.

أولاً: ركائز الأمن القومي الأمريكي:

تجسدت ركائز أمن أميركا القومي وثوابتها، بمجموعة من الأهداف، كانت تصب جميعها في بوتقة الأمن القومي الأميركي،وكان من الممكن اختصارها بنقاطٍ أساسيةٍ ، كان أهمها والضامن لسيطرتها العالمية ما يأتي:

1-**ضمان أمن إسرائيل**[1] وتفوقها للإبقاء على حالة التوتر والصراع والضعف والتفكك على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ككل، بما يخدم المصالح الأمريكية من جهة ، ويؤمن تدخل مستمر لها في المنطقة، وتصريف دائم لإنتاج شركات السلاح، وخاصةً أنَّ أمنها من أمن أميركا.

2-**ضمان استمرار عمل شركات الصناعة الحربية الأمريكية**[2]، للإبقاء على حالة التوتر، واستمرار تفوق العناصر الموالية لواشنطن من جهة، ومنع حصول ركود في إنتاج هذه الشركات من جهةٍ أخرى، لذلك ليس من مصلحة أميركا ولا شركاتها حدوث استقرار في المناطق ذات المصلحة.

3-**ضمان استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية**[3]، وهو ما تسعى له بشكلٍ دائمٍ، للارتباط التام بين أمنها الطاقوي وأمنها القومي، لذلك تعدّ أن من أولويات عملها هو استمرار التراخيص ، والامتيازات المقدمة للشركات النفطية الأمريكية التي بحصولها على تراخيص العمل ، إنما يكون أكبر رافد وداعم للاقتصاد الأميركي، وأمنها الطاقوي والقومي.

طبعاً اختلفت آليات التطبيق ونظريات السياسة الخارجية، ولم تكن مصطلحات حرب الضرورة والحرب العادلة، والديمقراطية، وحماية الأقليات، والحرب الاستباقية، والحرب على الإرهاب بدءاً بأفغانستان مروراً بالعراق والحصار على إيران، مروراً بتفتيت السودان، وانتهاءً بثورات التغيير الديمقراطي التي طالت الأقطار العربية تحت مسمى"**الربيع العربي**" إلا تأكيداً على الثوابت الأمريكية (النفط، أمن إسرائيل، واستمرار سيطرة القطب الواحد اقتصادياً وعسكرياً) التي تمثل جوهر استراتيجية أميركا في الشرق الأوسط والوطن العربي، وجوهر أمنها القومي والطاقوي، الذي قام أساساً على تلك الثوابت، بالإضافة إلى:

4- **عدم السماح بظهور دولة قوية قد تقاسم الولايات المتحدة تفردها في السيطرة**، أو على الأقل قد تخالف مصالحها، وهذا ما يفسر العداء الأميركي لروسيا ،والصين، وإيران ،وكوريا الشمالية وسورية ،وأي دولة غير حليفة قد تسعى لامتلاك القوة ،وتعارض المصالح الأمريكية، وأمنها القومي والذي ربطته أميركا أصلاً بالنفط من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

---

[1] **خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 18/5/1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص.86.**

[2] **Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Rouche in 2004, USA, Feb 2002, p p 76-79.**

[3] **لوبيز. سيبيل. فيليب، جيوبولوتيك البترول، ترجمه من الفرنسية: د. صلاح نيّوف، صادر عن دار نشر باريسية "Armand Colin"، إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف Yves Lacoste, 2006، ص25.**

أ- استراتيجيات الأمن القومي الأميركي :

استناداً إلى ركائز أمنها القومي بنيت الاستراتيجية الأمنية على مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تكون حزمة من المصالح، يُعبِّرُ عنها المجمَّع الصناعي النفطي العسكري- المالي- الإعلامي. وتمثل الاقتصادية الليبرالية الجديدة جوهر إيديولوجيته في نشر جدول أعمال خاص ، وفرضه عبر تجليات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية من جراء إيديولوجية يمينية محافظة ومتطرفة. طبعاً دائماً ما كانت التغطية الهوليودية موجودة لتعتم على المصالح الأمريكية الخفية ظاهرياً، والمفضوحة حقيقةً، لذلك فإن استراتيجيتها بحسب فرضياتها قامت على:

1- تتمتع الولايات المتحدة بموقع القوة العسكرية التي لا نظير لها، والنفوذ السياسي والاقتصادي العظيم، ومن أجل الحفاظ على قيمها ومبادئها سوف تستخدم قوتها هذه.

2- إن الالتزام الأول والجوهري للحكومة الفيدرالية، هو الدفاع عن أمن الولايات المتحدة ضد أعدائها. وإن العدو الذي كان في الماضي بحاجة إلى جيوش كبيرة، وقدرات عسكرية هائلة، كي يشكل خطراً على الولايات المتحدة، تغير الآن، وأصبح العدو الجديد شبكات غامضة من الإرهابيين الدوليين الذين باستطاعتهم تهديد أمن الولايات المتحدة (كما حدث في 11 أيلول 2001)[1].

3- إن الخطر الكبير الذي يواجه الولايات المتحدة ،يكمن في التقاطع بين التطرف وتكنولوجيا أسلحة التدمير الشامل، والتغلب على هذا الخطر يتطلب بناء دفاعات ضد الصواريخ البالستية ووسائل إطلاقها، وإقامة تحالف دولي واسع للتعاون من أجل احتواء جهود أعداء الولايات المتحدة لامتلاك الأسلحة النووية. والاستعداد لمواجهة التهديدات قبل أن تصبح حقيقة قاتلة[2]. (وهذا يسوغ الضربة الاستباقية).

وعند البحث في الامتيازات التي اكتسبتها أميركا، وفق بنود وثيقة أمنها القومي وجدنا أنها أعطت لنفسها الحق بالتدخل والعدوان وتقرير مصير الأمم دون الحاجة إلى مجلس أمن ، أو غيره ليشرعن تحركاتها تجاه دولٍ أو حكوماتٍ أو رؤساءٍ، أي لها وحدها حق تقرير إضافة دولة إلى محور الشر ، أو إسقاطها منه، فكان أهم ما تضمنته الوثيقة ما يأتي[3]:

1- على واشنطن استخدام كل إمكانياتها لهزيمة الإرهاب. فالحرب ضد الإرهاب مختلفة عن أي حرب أخرى، فهي غير محدودة زمنياً ولا مكانياً.

2- الولايات المتحدة سوف تتعامل مع أي نوع من التهديدات ،حتى من قبل أن تتشكل (الحرب الوقائية).

3- الدول الضعيفة (كأفغانستان)، مثل الدول القوية قابلة لأن تكون مصدراً خطراً على مصالح أميركا، وقلقاً عالمياً ،لذلك من الضروري ضبط تحركاتها.

4- تمتلك واشنطن قوة كبيرة على مستوى العالم، ويقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على قيم ومبادئ المجتمع الحر، وهي مسؤولية شاقة، لذلك لابد لها من تطوير مؤسسات أمنها القومي لمواجهة تحديات القرن(21).

5- على واشنطن دعم شركائها الإقليميين(عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، وتمويلياً) ، لزيادة جهود عزل الإرهابيين، كما ستدعم الحكومات المعتدلة ، خاصةً في العالم الإسلامي لضمان أن الظروف والإيديولوجيات التي تروج للإرهاب لا تجد تربة خصبة في أي منها.

---

[1] د. الشاهر. إسماعيل. شاهر، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول"، جامعة دمشق - كلية العلوم السياسية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة -دمشق 2009، ص97.

[2] خطاب الرئيس الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

[3] White House, *Document of the National Security Strategy*, September 2002 .

6– ستدافع الولايات المتحدة عن مصالحها في الداخل والخارج ، وستدمر مصادر التهديد قبل بلوغها الحدود الأمريكية. ولن تتردد بالإجراءات الوقائية الاستباقية ضد من يهدد مصالحها وأمنها.

7– هناك مجموعة من "الدول المارقة" التي لا تحترم حقوق الإنسان في التعامل مع شعوبها، وتكره الولايات المتحدة ، وتدعم الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة التدمير الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ولا تعطي اهتماماً للقانون الدولي ، وتهدد جيرانها وتخرق المعاهدات الدولية. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لإيقاف تصرفات هذه الدول الإرهابية ، ومنعها من أن تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

ب – ذرائع الاستهداف:

تقوم واشنطن بشرعنة تحركاتها، وعملياتها التي تقوم بها تحت مسمياتٍ عديدةٍ ف(مكافحة الإرهاب،حقوق الإنسان،مبادئ الحرية والعدالة) لم تكن يوماً هدفاً أميركاً إنسانياً، بقدر ما هي ذريعة لتغطية تحركاتها ومصالحها (النفط، والأسواق المفتوحة، والمصالح الأمنية (أمن إسرائيل، وأمنها العسكري))، لذا فإنَّ احتلال أفغانستان، ثم العراق، وتفتيت الصومال وصولاً إلى فصل السودان، إلا عملاً بالمشروع الشرق أوسطي الجديد ومن الذرائع نذكر ما يأتي:

• **محاربة الإرهاب (أفغانستان أنموذجاً):** فالحرب على أفغانستان كانت ستقع مع أو من دون 11 أيلول، إلا أن هجمات 11 أيلول أعطت للحرب الأمريكية التغطية السياسية والقانونية والدولية. فالولايات المتحدة وضعت بالقرارين 1368 – 1373 الإطارات الكافية للحرب العسكرية ضد أفغانستان، وكانت قرارات مجلس الأمن كافية للسماح للولايات المتحدة بخوض الحرب ضد أفغانستان[1]. فكان الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بمنزلة امتداد طبيعي للاستراتيجية الأمريكية المتحركة منذ عقدين نحو الأهداف الآتية [2]:

– السيطرة على بترول جنوب آسيا والشرق الأوسط.

– احتواء الاتحاد السوفييتي.

– ضمان أمن إسرائيل.

• **القضاء على أسلحة الدمار الشامل (العراق أنموذجاً):** من سذاجة التفكير أن أسلحة الدمار الشامل وإيواء التنظيمات الإرهابية،ورفض الالتزام بالقرارات الدولية ،وواجب التصدي المبكر للخطر الكبير الذي يمكن أن يشكله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية. هي الأسباب الحقيقية التي دفعت جورج بوش لإعلان الحرب على العراق. وإنما هي الدعاية التسويقية والتغطية الإعلامية للحرب. أما الأسباب الحقيقية التي دفعت بحكومة جورج بوش لصرف تلك المليارات على احتلال بلد خال من الأسلحة إلا التقليدية منها فهي[3]:

1– تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، وإظهار التفوق العسكري، وتوجيه إنذار لأعداء أميركا، وخاصة إيران، ورسالة حزم لمنافسيها(الصين وروسيا)بجدية طموحها الإمبراطوري بلا منافس، تأكيداً على مناطق النفوذ الحيوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

2– السيطرة على احتياطيات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم[4].

---

[1] ملاط، شبلي(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، جريدة الأنباء، العدد 1864، تاريخ 2001/11/22، ص6.

[2] د.الشاهر.إسماعيل.شاهر، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول"، مصدر سابق، ص120.

[3] رفعت، سعيد(2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية، العدد 112، ص9–7.

[4] نظام الدين، عرفان(2003)، ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أم حرب الهيمنة؟، جريدة الحياة تاريخ 2003/2/24.

3-منح إسرائيل صكاً أمريكياً بجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي ستفرضه نتائج الحرب في المنطقة[1].

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للسودان:

بدأت الخطة الأمريكية تتكشف أوراقها عندما بدأ الحراك الجيوبوليتيكي الأمريكي في القارة الافريقية، وخاصةً في مناطق الثروات، فكان للسودان بمكانته وميزاته نصيب من هذا الحراك،سواء بموقعه الجغرافي المتوسط (الذي يحقق سيطرة على دول الشمال والجنوب الإفريقي والغرب الأسيوي)،أو بثرواته الكبيرة التي تحقق لمن يستغلها بذكاء ما عجزت خطط العالم الوضعية عن تحقيقه كحلول لأزمة الغذاء العالمية، إضافةً إلى ثرواته النفطية، وما تحتويها أراضيه من ثروات أخرى(كالماء، والثروة الحيوانية، اليورانيوم، والثروة المعدنية)، وهو ما أكده والتر كانشتاينر [2] بقوله " إن نفط القارة السوداء بات يشكل مصلحة قومية استراتيجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية " لذا بدأت واشنطن بالعمل تحت غطاء دعم الحرية، معتمدةً على دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان(القوة الذكية)، خاصةً بعد دخول السودان ميدان الإنتاج النفطي، وباحتياطياتٍ نفطيةٍ مؤكدةٍ قفزت من (0.9) مليار برميل عام 2005 إلى(5) مليار برميل عام 2006 ، ومحافظة على هذه الكمية حتى عام 2009[3]، وبطاقة إنتاجية (306.9) ألف برميل يومياً عام 2005 ، بتطور تصاعدي وصل إلى (543.1) ألف برميل يومياً عام 2009[4]، وبالعودة لثوابت الأمن القومي الأميركي نجدها تُبنى على أساس المصالح النفطية أولاً.

أ- الأهمية الجيو- إستراتيجية للسودان:

تشترك السودان بالحدود مع تسع دول افريقية هي: مصر، ليبيا، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، زائير، أوغندا، كينيا، أثيوبيا وإريتريا. كما أنها تطل على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله حوالي 720 كيلو متر[5]. طبعاً ،ولابد من أخذ **مركزية البحر الأحمر** ذي الأهمية العسكرية والاقتصادية بعين الاعتبار عند التحدث عن الأهمية الاستراتيجية للسودان، حيث يعدّ:

1-الطريق الرئيس الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا، حيث تقريب 60% من احتياجات أوروبا للطاقة و25% من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العربي تنقل عبر البحر الأحمر.

2-كما يعدّ ممراً بحرياً مهمّاً للملاحة والتجارة الدولة بين أوروبا وأسيا، وتقدر متوسط السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنوياً بأكثر من عشرين ألف سفينة.

3-إضافة للأهمية الأمنية التي يحتلها البحر الأحمر للوطن العربي ، والدول الإفريقية والعالم من خلال دوائر أمنية يشكل السودان مع القرن الإفريقي مركز ثقلها الاستراتيجي.

كما وأن **التنوع المناخي للسودان** الناجم عن وقوعه في المنطقة المدارية، جعل بعضهم يصفون السودان بالقارة داخل الدولة، وخاصةً بسبب ما نجم عن هذا التنوع من تنوع في الثروات الطبيعية ، (الماء، الأراضي الزراعية، الثروة

---

[1] **د.الشاهر.إسماعيل.شاهر، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول"، مصدر سابق، ص130.**

[2] **مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية**

[3] **جميع الأرقام السابقة عن تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي2010، ص9.**

[4] **المصدر السابق نفسه، ص17.**

[5] **http://www.aleqt.com/2009/03/19/article_206187.html**

الحيوانية، البترول، اليورانيوم، الثروة المعدنية..) التي يزخر بها السودان، ما جعل الكثير من الدول الغربية تندفع للسيطرة والاستيلاء على ما يزخر به السودان بدءاً :

1- **بالمياه** : إن الخاصية الطبيعية الأساسية للسودان هي نهر النيل وروافده ، حيث تتعدد المصادر المائية في السودان انطلاقاً من(الوفرة المطرية،مياه النيل وروافده الغزيرة،المياه الجوفية) ، ورغم ذلك فإن مساحات صغيرة من الأراضي، تستفيد من مياه النيل ، وتقتصر على ضفافه وروافده من الجنوب إلى الشمال،بينما تعتمد بقية الأراضي على مياه الأمطا، ر والمياه الجوفية،فغزارة المياه لم يطور السودان، وبالاستناد إلى التجارب التاريخية ، فيما يتعلق بالنظرة الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، فدائماً ما كانت تتميز بالكفاءة العلمية، وبالتخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، والقدرة على تحويل الأحداث ، فيما يصب في صالحها، لذلك فإن واشنطن لم تسقط مياه السودان من حساباتها ، ولاسيما أن الحروب القادمة هي حروب المياه التي ستبصبح أغلى من البترول.

2- **الزراعة والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة:** فالسودان سلة غذاء العرب، وبحسب التقارير العالمية ،فإن السودان فيما لو تم استغلال مساحاته الزراعية،وتأهيل الأخرى، فإنه مؤهل ليكون مع الأرجنتين،"سلة غذاء العالم"، فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان تقدر بـ 200 مليون فدان مستغل منها 30 مليون فدان فقط، ومساحة المرعى الطبيعي تقدر بـ 144 مليون هكتار[1]، لذا فإن استثمار الزراعة في السودان مع مناخ السودان، يسمح بتنوع الغلات الزراعية ، وهو ما يشكل أحد دوافع الاستهداف الرأسمالي الأميركي في ظل الأزمة العالمية للغذاء. حيث لا يمكن لأحد أن يُغفِل النتائج الكارثية لأزمة الغذاء العالمية، خاصة بالنسبة لحوالى مليار شخص يعانون من سوء التغذية، إضافة للشرائح الاجتماعية التي تشهد في كل مكان تراجع لقدرتها الشرائية. فقد ارتفعت أسعار السلع الزراعية بصورة حادة في عامي 2006–2007 ، وواصلت زيادتها بصورة أكثر حدة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008، وفي الوقت الذي زاد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في متوسِّطهِ بنسبة (8%) في 2006 عن العام السابق، فقد زاد بنسبة (24%) في 2007 مقارنة مع 2006[2]. أما فيما يتعلق بالأرباح المحققة من جراء تلك الارتفاعات فإن عام 2007، شهد ارتفاعاً بأسعار المواد الغذائية (14%) مقارنة (11%) للوقود ، ومنتجات التعدين و(7%) للمنتجات المصنعة، وارتفاع السعر، هذا ساعد على رفع قيمة الصادرات الزراعية التي ارتفعت بنسبة (19%) متجاوزة أداء السلع المصنعة ، ومنتجات التعدين، وقد أسهمت أسعار الحبوب والزيوت النباتية المتزايدة بحده في (21%) من توسع الصادرات الغذائية ، وتعود زيادة الأسعار هذه جزئياً إلى الطلب القوي للاقتصاديات النامية، والصاعدة إلى الطلب الجديد على الوقود الحيوي، وارتفاع تكلفة الأسمدة أسهم كذلك في ارتفاع أسعار الغذاء،وذلك بارتفاع أسعار الأسمدة شائعة الاستعمال بين (39%) و (68%) في2007[3]، وإن الدول المصدرة المستفيدة من هذه الارتفاعات قد تمكنت من رفع حصيلة صادراتها الزراعية، فقد نمت حصيلة صادرات كل من الهند و تايلاند من الأرز، بما يتراوح بين(62%) و(44%) على الترتيب، و كذلك فقد شهدت كل من روسيا والبرازيل نمواً في صادرات الغذاء (45% و 23%) على الترتيب[4].

---

[1] **د. مجذوب بخيت محمد توم، ورقة عمل بعنوان(قضايا البيئة في السودان ومشكلات تناولها في وسائل الاعلام)، اللجنة الوطنية المصرية . القاهرة، أيسيسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للفترة من 22 – 26/ 10/ 2007م، ص2.**

[2] **International trade statistics 2008 www.wto.org.**

[3] **المصدر السابق نفسه.**

[4] **المصدر السابق نفسه**

وهنا يأتي السؤال ألم يكن لدول بلغت من التقدم والتطور التقني والفكري والتخطيط الاستراتيجي، أن تكتشف ضبابية أزمة غذائية قادمة، كانت تلوح في الأفق مهددةً بعصف التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة في أكثر القارات معاناة، وهي القارة الإفريقية، من جهة وبكل دول العالم من جهة أخرى؟.

الحقيقة إن أزمة الغذاء مرتبطة بمشاكل أخرى يشهدها عالم اليوم كمشكلة الطاقة ، ومشكلة التغيرات المناخية ، والتدهور البيئي، ولكن إذا ما حاولنا تفسير سبب الانكباب الغربي على زراعة السودان ، وما مصلحتها فيها إذا كان البترول مبتغاها الأول؟، فإننا نجد الإجابة الكافية إذا ما علمنا أن المساحات الزراعية المخصصة لإنتاج الوقود الحيوي، كان لها دور مهمّ في الأزمة الغذائية العالمية[1]، و نجد هنا أن الأراضي السودانية تتمتع بميزتين:

الأولى: قدرتها على تقديم جزء من الحل لأزمة الغذاء العالمي.

الثانية: وجود مساحات كبيرة لإنتاج الوقود الحيوي، لاسيما مع تزايد استخدام الوقود الحيوي بشدة في الدول التي تبحث عن سبل لتقليل واردات المنتجات النفطية المكلفة، خاصة الاستراتيجية الطاقية الأمريكية التي تسعى إلى خفض اعتمادها على النفط المستورد في معظمه من الشرق الأوسط، عن طريق إنتاج الإيثانول من الذرة بدلاً من أن يكون طعاماً للفقراء والمحتاجين ، ولاسيما أن الولايات المتحدة تستخدم حوالى ربع محصولها من الذرة في إنتاجه، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يمثل الوقود الحيوي 2.3 في المائة من استخدام النفط العالمي بحلول عام 2015 و3.5 ، في المائة عام 2030 ارتفاعاً من واحد في المائة حاليا[2]. في الوقت نفسه تعهد قادة الاتحاد الأوروبي بزيادة نسبة الوقود الحيوي المستخدم في وسائل النقل البري التي تستهلك البترول والديزل إلى عشرة في المائة بحلول عام2020[3]، كل هذه الأحداث أدت إلى تدافع المستثمرين للاستفادة من الأراضي الخصبة الإفريقية ، والسودان من بينها لإنتاج الوقود الحيوي، الذي يعدّ من الناحية الاقتصادية أكثر جدوى مالية واقتصادية من إنتاج الغذاء.

3- **الثروة الحيوانية:** تنوع المناخ، تنوع النباتات، ووفرة المياه، أدت إلى تنوع الوفرة الحيوانية في البيئة السودانية بمختلف الأقاليم المناخية، حيث يعدّ السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية بثرواته الحيوانية، التي تقدر أعدادها(أبقار- أغنام- ماعز- إبل) بحوالى (116.3) مليون رأس، إضافةً إلى(4) ملايين رأس من الخيول،(45) مليوناً من الدواجن، وثروة سمكية تقدر بحوالى (100) ألف طن متري للمصائد الداخلية، و(10) آلاف طن للمصائد البحرية[4]،إلى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية. مع ملاحظة أن الثروة الحيوانية في السودان ، تملك من المقومات الطبيعية ما يتيح لها أن تتضاعف أضعاف ما هي عليه الآن، إذا توافرت لها الكوادر البشرية المتدربة والرعاية البيطرية، وقبل هذا وذاك التمويل المالي، بالإضافة إلى المساحات الواسعة التي يمكن أن تستثمر كمراعي بالطرائق العلمية والمدروسة، وبما يتناسب مع الأهمية الزراعية للأراضي.

4-**اليورانيوم:** أثبتت الدراسات وجود أكبر محزون من اليورانيوم في العالم كله بإقليم دارفور بجنوب السودان، ويتميز خام اليورانيوم الموجود في السودان بأنه من النوع العالي النقاوة [5].

---

[1] **حسب صندوق النقد الدولي وخاصة بين عامي 2006-2007.**

[2] **حسب ساندر كوهان المحلل بشركة انرجي سيكيوريتي انالسيس في بوسطن.**

[3] **ملف الوقود الحيوي: يؤجج اسعار الغذاء ويخلق المجاعات، الثلاثاء، 01 يوليو 2008 http://www.estqlal.com/article.php?id=18761**

[4] **مصدر سابق، http://www.aleqt.com/2009/03/19/article_206187.html.**

[5] **المصدر السابق نفسه.**

5–**الثروة المعدنية:** تزخر الأراضي السودانية بثروة معدنية هائلة ومتنوعة من(الذهب، النحاس، الكروم، الرخام، الغرانيت، والحديد) ، وهذا بحسب ما هو مكتشف في السودان، مع العلم أن الكميات فيه غير واضحة ،لأن عمليات البحث والتنقيب لا تجري بالشكل الذي يجعل عملية التقدير مضمونة النتائج، فإن الذهب يتوافر في عدة مناطق(صحراء النوبي وجبال الحر الأحمر) ،تراوح بين (5–2.27) طناً بين عامي 2004–2008[1].

6–البترول: أهم الثروات السودانية على الإطلاق، والهدف الرئيس لأي عمل ديمقراطي مزعوم تقوم به واشنطن، ولاسيما ما حصل مؤخراً بالتجزئة التي أرادت منها فصل الجنوب السوداني بنفطه الوفير، خاصة بأن معظم النفط السوداني يقع في الجنوب والغرب، وخاصة إقليم دارفور.

إنَّ تلك القدرات والإمكانات جميعها، مما يمتلكه السودان جعلت منه محط أنظار وأطماع مختلف الدول ماجعله عرضةً للاستهداف الدائم، وهو ما يدلُّ على أنَّ أيَّ عمليةٍ في السودان عسكرية، أو غيرها لا يمكن أن تكون بعيدة عن تحقيق أهدافٍ خاصة.

ثالثاً:البعد النفطي لتقسيم السودان:

كان النفط نقطة الضعف الأمريكية، فالحصول على النفط بكميات كبيرة وبأسعار زهيدة، هو ما أصبح جوهر أمن أميركا القومي المتلازم مع أمنها الطاقي. فأميركا تستنزف الكثير من طاقاتها في شتى بقاع العالم، بهدف تعزيز أمنها القومي، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط، حيث توجد مصالح أمنها القومي متمثلةً بالنفط وإسرائيل بالدرجة الأولى، فقد كان ومايزال الحصول على النفط بانتظام وبكميات كافية، وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي، هو جوهر الأمن القومي لأي دولة تسعى للقوة ،والتفوق الدولي السياسي، والاقتصادي والعسكري، كان النفط ومايزال أساساً لأي صراع ،أو حرب، على العكس تماماً لما يراه بعض المنظرين،بأن الصراع الحضاري الثقافي هو أساس الصراعات المعاصرة[2]، والحقيقة أن الأزمات الدولية ما هي إلا نوع من تشغيل للشركات العسكرية في أميركا، ولو قمنا بربط بسيط مابين أماكن وجود النفط، وما بين أماكن الصراعات والأزمات العالمية، وبين مناطق التوزع العسكري الأمريكي وحود القواعد الأمريكية، لأدركنا الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية، في الداخل السوداني، لاسيما أن السودان شهد مؤخراً اكتشاف البترول في أراضيه، فمنذ عام 1999 ،أصبح السودان دولة منتجة للنفط الخام،(حيث يعدّ النفط السوداني من الأنواع الجيدة لخلوّ معظمه من الكبريت).

أ– البعد الاقتصادي للديمقراطية الأمريكية في السودان:

في سياق الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية،وما شهدها السودان على وجه الخصوص، في مؤامرة الانفصال ، بما يخدم سيطرة قوى معينة، (الولايات المتحدة الأمريكية ، والمنظمات الصهيونية ، وشركاتها العبر قومية)على ثروات الدول، وتغيير التوجه العام للبلاد لخدمة مصالح،وأهداف تلك القوى على حساب تطورها ونموها الاقتصادي، وإشغال السودان بقدر الإمكان بقضاياه الداخلية لتسهل عملية الاستحواذ على ثرواته من خلال التدخلات الدولية في هذه القضايا، وعلى الرغم من أن التدابير التي اتخذت من جانب واشنطن لا تعدّ تدابيراً عسكرية، وإنما تم استخدام أدوات **القوة الذكية**،ولكنها لم تتوانَ عن تقديم الدعم(المادي والعسكري واللوجستي)، للقوى الانفصالية الجنوبية للوصل إلى لحظة الانفصال، وعلى الرغم من إيفاء الخرطوم بكامل التزاماتها وابداء استعدادها الكامل لتلبية قرارات

[1] د. محمد الجاك سليمان، ندوة بعنوان صناعة التعدين في السودان، ورقة عمل الثروة المعدنية في السودان (الماضي والحاضر وآفاق المستقبل)، اتحاد الغرف الصناعية السوداني، المؤتمر القومي للصناعة السودانية، شباط، 2010، ص6.

[2] نظرية صراع الحضارات لصمويل هنتنغتون.

مجلس الأمن، وحل الخلافات بالطرائق السلمية، بحيث لم تترك المبررات للوجود الدولي الأميركي بالمنطقة إلا أن مصلحة واشنطن كانت تقتضي وجود قواعد عسكرية لها في المنطقة ،وهو أمر غير قابل للنقاش، لذلك عمدت على تأجيج نار الخلاف والصراعات بين الجنوب والشمال السوداني، لتحقيق الأجندة الأمريكية الصهيونية التي بنيت على أساس مشروع إقليمي جيو–سياسي يهدف لتفكيك وإعادة تركيب المنطقة وفق رؤيةٍ تخدم المصالح الأميركية وحلفائها في المنطقة، (إسرائيل على وجه التحديد)[1].

إن صياغة تحرك أميركي نحو السودان خضع لدراسة الجدوى الاقتصادية والأمنية الأمريكية، مبنيةً على أساس المصالح الأمريكية المتشابكة، والمتنوعة والمرتبطة ببعضها عالمياً، (العلاقة بين شركات صناعة التسليح وشركات النفط وشركات المرتزقة والحكومة الأمريكية) ، لذلك تحتم عليها صياغة استراتيجية شاملة، بحيث تؤمن من خلالها ضمان واستمرارية مصالحها في الخارج، لاسيما النفط الذي يعدّ في مقدمة تلك المصالح، وهو الجوهر في استراتيجيتها الأمنية. التي تتطلب المزيد من الاكتشافات النفطية، والمزيد من القواعد العسكرية لحماية المصالح الحيوية التي عرفها مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ، أنها المصالح "ذات الأهمية الواسعة، الطاغية لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا"[(2)]، ومع انتشار فكرة اقتراب نضوب النفط العالمي، والتكهنات المصاحبة بشأن مستقبل الطاقة والتبعات الاقتصادية لحدوث ذلك على معظم الدول المتقدمة لسنوات طويلة، وخاصّةً الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستهلك للنفط في العالم، زاد اندفاع الشركات الأميركية نحو استثمار النفط في أي مكان يوجد فيه، لذلك كان التطور الاحتياطي النفطي السوداني وثباته بين(6)إلى(5) مليارات برميل خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2011[(3)]، كما أنَّ لوقوعه في مناطق المياه العميقة أهميةً خاصةْ، ما يعني أنه حتى في حالات الحروب والتوترات الداخلية يمكن أن يُشحن النفط من السودان في الناقلات ثم يُنقل إلى ميناء بورتسودان، وفي ظرف أسبوعين، وبضعة أيام يصل إلى الموانئ الأميركية، وهذا وقت قياسي جداً مقارنة بالنفط الشرق أوسطي ،ونفط بحر قزوين، كما أن عملية الإنتاج ستستمر حتى لو قامت الحروب بين شمال السودان وجنوبه، بل على العكس، فإن وجود الحرب قد يعزز مكاسب أميركا من نفط السودان لعدم وجود آلية وطنية تتحكم بالإنتاج، و التفرد في عملية الإنتاج والنقل التي سوف تقوم بها الشركات النفطية الأمريكية، بما يضمن تحقيق الاستراتيجية الأميركية الهادفة لضمِّ النفط الإفريقي إلى جانب النفط الخليجي ،والعراقي، ونفط بحر قزوين، رغم التصريحات التي تشير إلى خلاف ذلك فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على نفط الشرق الوسط ،وبحر قزوين باعتباره صار موبوءاً بالتعقيدات والمشاكل السياسية، وزيادة الاعتماد على نفط إفريقيا، وكان ذلك في الخطاب الذي ألقاه جورج بوش في سنة 2006م، الذي وعد فيه بأن واشنطن سوف تخفض من استيرادها النفطي من الشرق الأوسط بنسبة 75%، وتزيد من وارداتها من النفط الإفريقي بحلول عام 2010م بنسبة 25%[4]. طبعاً وهي التصريحات التي تهدف للتضليل، إذ أنه كيف لأميركا، أن توقف اعتمادها على نفط الشرق الأوسط المنتج الكبر للنفط في العالم، خاصة بأن المجتمع الأميركي هو أكثر مجتمع في العالم يعتمد في

---

[1] الجميل. سيار، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، في : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية أكتوبر 1999 ، ص 249 ، 250.

[2] مايكل كلير،"الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص36.

[3] http://www.bp.com/statisticalreview, BP Statistical Review of World Energy 2013, Oil: Proved reserves, Sudan.

[4] http://www.al-waie.org/issues/272/article.php?id=809_0_63_0_C

حياته اليومية على النفط سواء بسبب العدد الهائل من السيارات المستخدمة أو التصنيع والمكننة التي تشكل عصب النشاط اليومي، والمعتمدة في مادتها الأولية على النفط وإن هذا الاعتماد انعكس ولا يزال ينعكس على أجندة السياسة الخارجية، وكيف أن النفط يحتل موقع الصدارة في هذه الأجندة. فالولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث أنها تستهلك حوالي 20–25% من الاستهلاك العالمي للنفط، والذي وصل عام 2012إلى(89774)الف برميل يومياً، في حين كان الاستهلاك الأميركي(18555) الف برميل يومياً أي ما يشكل حوالي 20% من الاستهلاك العالمي للنفط[1]، ومن هنا جاء اهتمامها الكبير بالشرق الأوسط وحروبها الدائمة وأخرها حرب العراق. مما يؤكد على أن أميركا تسعى للسيطرة على كل مكان يحتوي النفط ولن تقتصر على الشرق الوسط أو قزوين، وإنما لو قدر للنفط الوجود في كل بقاع العالم لشملته إستراتيجيتها، وبالتالي فإن نفط السودان يعتبر هدفاً لها وقد يكون هدفاً سهلاً تمكنت منه بدماء أبنائه.

ب – مكانة النفط الإفريقي(السوداني) في الإستراتيجية الأمريكية:

بدأت حملات التغيير الأمريكي في أفغانستان، وتلتها عدة محطات كغزو العراق، ثم الصومال، الذي حصدت فيه الطائرات الأمريكية أرواح الآلاف من أبنائه، تحت عنوان"الأمل الجديد" والذي لم يُقصد به الأمل بالرخاء الاقتصادي، وإنما جميع دول الشرق الأوسط تقبع في دائرة الاستهداف الأمريكية، فكانت البداية مع الدول النفطية لتأمين التمويل اللازم والدائم للمخططات الأمريكية وفرض الحصار على الدول المعادية لهذه المخططات، التي تأتي إيران وسورية في مقدمتها، في إطارِ حربٍ تمَّ التسويقُ لها من خلال مجموعةٍ من الشعارات (العدالة المطلقة، النسر النبيل، الحريّة الدائمة، الديمقراطية، حقوق الانسان،.....) كتغطيةٍ إعلامية للنوايا الحقيقية لهذه الحروب والاعتداءات التي تقوم بها أميركا، والمتمثلة بمصالحها الاقتصادية والعسكرية الأمنية، مستخدمةً مختلف أنواع التمويه والتغطية أمام الرأي العام.

فمصلحة دول الشرق الأوسط لم تكن يوماً في دائرة اهتمام الدول الاستعمارية الغربية، ولن يكون ما يحرك آلتها الحربية إلا مصالحها الشخصية(الاقتصادية والأمنية). ولم تكن في دائرة اهتمام الولايات المتحدة الأميركية ولن تكون، وهي من تتواجد قواعدها العسكرية في أغلب بقاع العالم لاسيما في المناطق الحيوية والمفصلية. أما الاهتمام بحرية جنوب السودان واستقلاله وحق شعبه بتقرير مصيره فقد بدأ العمل عليه بعد أن قامت الشركات الأمريكية مثل شركة شيفرون وغيرها بجمع معلومات عن نوعية وكمية النفط وأماكن تواجده، وكان ذلك في عهد الرئيس النميري، ثم عملت واشنطن على الاستحواذ والسيطرة والاستئثار بهذا النفط، باستخدام أدواتها الإرهابية،مهددةً الشركات العاملة في السودان كشركة تلسمان الكندية على إيقاف استثماراتها النفطية في السودان، وخصوصاً أن واشنطن تتوقع حصولها على ربع احتياجاتها من النفط من أفريقيا العام 2015م[2]، فكانت عملية الفصل إحدى أهم خطوات الهيمنة على السودان ونفطه، وعلى إفريقيا وثرواتها، لاسيما مع مركزية موقع السودان الاستراتيجي في القلب الإفريقي، فكانت جميع الإجراءات الأمريكية تصب في خانة تعزيز استثماراتها في السودان، واستناداً إلى ما سبق يمكننا حصر قضايا السودان الرئيسية في ثلاث مسائل أساسية هي :

---

[1] مصدر جميع البيانات النفطية: BP Statistical Review of World Energy June 2013 .http://www.bp.com/statisticalreview

[2] مطامع أمريكا في نفط السودان وثرواته، محمد عبد الله سيد أحمد، 2008/7/5. http://www.sudaneseonline.com/ar/article_20338.shtml

أ- قضية الوحدة المهددة (وفصل الجنوب والشمال).

ب-قضية دارفور.

ت-قضية المحكمة الدولية.

والحقيقة أن جميع تلك المشاكل كان لها أهداف محددة في مقدمتها تمزيق وحدة السودان، وتعزيز التفرقة بين الجنوب والشمال، والقضاء على كل أشكال المعارضة للتدخلات الامبريالية الأمريكية، بحيث تتفرد الولايات المتحدة بصدارة النفط السوداني، فقد ظهر الدور الأمريكي بدايةً على انه تعاون أميركي سوداني لحل الخلاف بين المتمردين والحكومة السودانية(ظاهرياً) فكان توقيع اتفاق مشاكوس 2002م واتفاقية نيفاشا 2005 التي قام البيت الأبيض بالإشراف الكامل عليها؛ وكان من بين البنود التي تم الاتفاق عليها بندان خطيران[1]:

أولهما حق تقرير المصير- أي الانفصال- وذلك باستفتاء أهل الجنوب في العام 2011م.

وثانيهما قسمة الثروة التي أعطت للحركة الشعبية السيطرة الكاملة على نفط الجنوب. فضمنت بذلك الثروة النفطية الهائلة في الجنوب لأن حكومة الجنوب مكونة من أفراد الحركة الشعبية، والمعلوم أن الحركة الشعبية هي مدعومة تاريخياً وحتى الآن من واشنطن بشكل مباشر وغير مباشر، وقد شمل الدعم كل المجالات المالية والعسكرية والإعلامية والاستراتيجية وغيرها[2]، بمعنى هناك مؤامرة حيكت خيوطها من قبل شبيهة بمؤامرة سايكس- بيكو التي جزأت الوطن العربي، وأدت إلى تخلف أوضاع الأمن الدفاعي والغذائي والصناعي والمائي، إضافة لقيام إسرائيل في فلسطين العربية، وتعتبر عملية التجزئة إحدى أهم أدوات إستراتيجية القوة الذكية لواشنطن والمعتمدة على التفتيت المتعمد لعوامل تماسك المنطقة المستهدفة ليسهل السيطرة عليها بالطرق المشروعة دولياً، وإن ما حصل في السودان الآن هو جزء من خطة سابقة وضعت بالتعاون مع إسرائيل ويمكن تسميتها اتفاقية (شارون – بوش) والتي هدفت في حقيقتها إلى تقسيم السودان إلى خمس مناطق هي[3]: 1- جنوب السودان 2- الوسط وهي الدولة المخطط لها أن تكون السودان3- الشمال وتضم النوبة وجزء من نوبة مصر4- شرق السودان(كردفان)5-غرب السودان (دارفور). ويعتبر جنوب السودان وغربه أخطر تلك المناطق، وتأتي خطورة الجنوب بعدة نقاط [4]:

1- التحكم بمنابع النيل (الأبيض أحد أكبر فروع النيل، بحر الغزال، وبحر الجبل) وبالتالي التحكم بشريان الحياة في كامل أجزاء السودان، ولاسيما أن الصراع المستقبلي هو صراع الماء.

2- البترول الذي اكتشف في جنوب السودان.

3- تعدد الانتماءات والولاءات في الجنوب السوداني، ما دفع بالغرب إلى العمل على اكتساب تأييد الجنوبيين، لاسيما بأنهم خليط غير متجانس من الأعراق فمنهم وثنيين (قبائل) وجزء أخر منهم مسيحيين، والباقي مسلمين وهم فرقة قليلة معظمهم أتوا من الشمال السوداني، لذلك من السهل اختراقهم وتحقيق المكاسب بينهم.

---

[1] نفط السودان واهتمام أميركا به، مجلة الوعي، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس مائدة مستديرة بعنوان : "السودان بين الوحدة والتمزق، المشهد السوداني الراهن "، تقرير للأستاذ الدكتور / حمدنا الله مصطفي رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة عين شمس، السودان، الاثنين 2010/5/24، بتصرف.

[4] المصدر السابق نفسه

4–وأخيراً منطقة الجنوب تعتبر أكثر المناطق خصوبةً وميزتها المناخية والبيئية تفوق ما يعرفه الغربيون أنفسهم، وبالتالي كان السعي للحضور الاستثماري الأميركي والإسرائيلي، دور للسيطرة على الجنوب، وحرمان ليس فقط الشمال، وإنما كل الدول المعارضة للهيمنة الأميركية على المنطقة، من خيرات جنوب السودان، لصالح أميركا وإسرائيل والدول الإمبريالية.

أما بالنسبة إلى غرب السودان المتمثل بمنطقة دارفور الحدودية ما بين الشمال والجنوب، فلها أهمية خاصة ليس بالنسبة إلى السودانيين فحسب وإنما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تكمن حقيقة وجوهر مشكلة دارفور بجميع أبعادها والمتمثلة بما يلي :

- خطة أمريكية إسرائيلية إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على مد خط بترول يبدأ بالعراق إلى الخليج ثم يمر عبر الأراضي اليمنية لينقل نفط الخليج ومعه نفط العراق عبر البحر الأحمر ثم إلى دارفور لنقل بترول السودان ودول غرب إفريقيا والمغرب ثم الاتصال بالأطلسي وصولاً إلى أسواق التصريف في أوروبا وأميركا.
- وفي إطار هذا المخطط طالبت أميركا بإنهاء الوجود العربي في دارفور لاستثمار المنطقة، وأن يتولى جيش تحرير الجنوب السوداني حماية المنطقة، إضافةً لقيامها بإغراء القبائل بدارفور بالرخاء من خلال تحويل المنطقة إلي منطقة تجارة حرة على غرار مدينة دبي في التكنولوجيا[1].

وفي العموم إن السيطرة الأمريكية على القارة الأفريقية، سوف تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة، وبالتالي طريقة لخلاص الاقتصاد الأمريكي من الكثير من المشكلات والأزمات العالقة خاصة أنَّه، وبحسب تقارير وزارة التجارة الأمريكية لعام(2001) فإن نصيب الولايات المتحدة من السوق الأفريقية لا يزيد عن 7.6 % مقارنة بـ 30 % لدول الاتحاد الأوروبي، وتعاني واشنطن من عجز كبير في الميزان التجاري مع أفريقيا، حيث بلغت وارداتها من أفريقيا 15.2 مليار دولار في عام 2001. وبحسب تقديرات عام(2006) فإن احتياطيات إفريقيا بلغت(117.2)مليار برميل،بنسبة10%من الاحتياطيات العالمية، ويتركز قسم كبير من الاحتياطي النفطي الإفريقي في نيجيريا بحوالي(36.25)بليون برميل حسب تقديرات عام(2004) كما يقدر المخزون النفطي في ليبيا بنحو(42)مليار برميل حسب تقديرات عام(2003). وكذلك الجزائر التي يقدر مخزونها من النفط بحوالي(43)مليار برميل بحسب تقديرات عام(2006)[2]. بالإضافة إلى الكميات المتواجدة في الشمال الإفريقي العربي كتونس ومصر"وهي مخزونات مهددة بالنفاذ في فترة أقصاها عقدين باستثناء ليبيا التي قد يطول عمر نفطها إلى نحو 50 عاما"[3] وعلى الرغم من ذلك فإن كل من نيجيريا وليبيا ومصر والجزائر تسهم بحوالي 80% من إنتاج القارة من النفط حاليا الذي يقدر بحوالي 10 ملايين برميل يوميا[4]،بالإضافة إلى انضمام دول إفريقيا جديدة على قائمة الدول المنتجة في القارة مثل الغابون وجمهورية الكونغو والكاميرون وغينيا الاستوائية وتشاد والسودان، حيث بلغت الصادرات السودانية من النفط حتى عام

---

[1] **المصدر السابق نفسه**

[2] **هذه الأرقام مأخوذة عن قائمة البلدان حسب احتياطيات النفط المحققة، http://www.marefa.org/index.php/Logo_link الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي (المعرفة)، الاستهلاك اليومي من النفط حسب المنطقة من 2003 حتى2007.**

[3] **التقرير الوطني لتطوير سياسة الطاقة (National Energy Policy Development Group) والذي تم إصداره في 17/أيار/ لعام 2001.**

[4] **نيفين. حليم، (التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا)، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000 م، ص 49 – 53.**

2007 (303.800) ب يومياً[1]،كما انضمت إلى موريتانيا إلى النادي النفطي مؤخراً بطاقة تصديرية وصلت إلى 75 ألف برميل يومياً، طبعاً ولا يمكننا تجاهل الصراع القائم حول الصحراء الغربية ما بين المغرب وجبهة البوليساريو،مما رجح الظن باحتمالات وجود احتياطيات نفطية فيها، بالإضافة إلى اتصافها ببعض المزايا كقربها من سوق الاستهلاك الرئيس للنفط في أوروبا،مما دفع الولايات المتحدة إلى الاستثمار الفعلي في قطاع الطاقة بغربي إفريقيا، وتشير بعض التقارير إلى أن المبالغ المستثمرة قد وصلت إلى عشرات المليارات من الدولارات، وخاصة بعد ازدياد الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في الأمن القومي والطاقي الأمريكي، بالإضافة إلى السعي الحثيث لفتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن أبرزها القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية،وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية[2].

عملياً يمكن القول بأن إفريقيا أصبحت تشكل واحدة من المناطق الأكثر جاذبية لمختلف الدول الصناعية، لاسيما مع إمكانياتها النفطية الضخمة، ومواردها الطبيعية الأخرى التي تضعها في مراتب متقدمة من اهتمام هذه الدول ويجعلها مرشحة لتكون جبهة "حرب" باردة هدفها الأول النفط بين جميع الأقطاب المستفيدة، خاصةً منطقة غرب ووسط أفريقيا، بعد أن أسفرت عمليات التنقيب عن ظهور كميات هائلة من النفط في هذه المناطق، وخصوصاً في إطار البحث الدائم عن البديل المناسب لمصادر الوقود الحيوية للغرب، مع تنامي المشكلات التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط، وعليه أصبحت المنطقة الممتدة من خليج غينيا إلى السودان ساحة تنافس ضارٍ بين شركات الطاقة العالمية التي تبحث عن نفط خام عالي الجودة وسهل التكرير وهو ما يتميز به الخام في هذه المنطقة من العالم. ويعتبر التنافس الأمريكي الصيني قمة الصراعات الدائرة في القارة الإفريقية على وجه العموم، وهو التنافس الذي يراد به السيطرة على الاقتصاد العالمي، لاسيما مع تعاظم الدور الصيني والسعي الأميركي الدائم لتحجيمه واحتوائه، على جميع الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وإنَّ هذا التعاظم رافقه تعاظمٌ في الاستهلاك النفطي وبشكلٍ غير مسبوق من الجانب الصيني لتصل الصين إلى المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاستهلاك خلف الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع أن يصل طلب الصين على النفط عام 2030 إلى حوالي 16.5 مليون ب/ي(14% من إجمالي الطلب العالمي)مقارنة مع7.1 مليون ب/ي(8.4% من إجمالي الطلب العالمي)عام 2006[3]. ولاسيما مع نسبة نمو تجاوزت ال9.5% خلال الأعوام الأخيرة، وبحسب وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك يتوقع أن تحقق الصين حتى عام 2030معدلات نمو اقتصادي تصل إلى6.2% خلال الفترة 2006 – 2030 وهي أعلى من تلك التي ستحققها الدول الصناعية أو الدول المتحولة. وأمام هذا التقدم الاقتصادي السريع للصين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك خطورة هذه القوة الصاعدة في المجال الاقتصادي،وهو ما جعل جميع الأوساط الأمريكية تتحدث عن الصراع الاقتصادي القادم مع الصين؛ولذلك بدأت الولايات المتحدة تضع خططها لإجهاض هذه النهضة الصينية أو على الأقل احتوائها،فنمو كل منهما متعلق بالنفط،الذي غدت السيطرة عليه قضية مصيرية والذي يتجسد بالتنافس الشديد بين البلدين في التنقيب

---

[1] https//www.cia.gov/Country Comparison to the World/the world fact book , field listing, oil-exports.

[2] – نيفين. حليم، مرجع سابق، ص 54 . 55.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، آفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص، ص44.

والاستخراج في العديد من المناطق، وهذا ما يفسر لنا السعي الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط والسعي لاحتلاله سواء عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً، لأن المنطقة تحوي على ثلثي مخزون العالم من النفط، وتشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، لذلك لم تجد واشنطن من سبيل إلا بتقسيم المقسم لتسهل السيطرة عليه.

وبشكلٍ عام فإننا عملياً يمكننا تقسيم دور الدول العظمى الحالية في إفريقيا عموماً، والسودان خاصةً إلى دورين بارزين:

أ– صيني اقتصادي تنموي قائم على مشروعات عملية على الأرض من إقامة سدود وشبكات ري وإنتاج نفطي وتنقيب عن المعادن بأنواعها وتشييد طرق برية وجسور.

ب–أمريكي أمني لإمداد الأنظمة الحاكمة بمستشارين أمنيين ومعدات تكنولوجيا لتحديث كفاءة الأجهزه الأمنية بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية في دولة إفريقية ما لاستخدامها في تنفيذ هجمات على دولة إفريقية أخرى، وحماية مصالحها التنقيبية عن الثروات الباطنية[1].

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً لما تقدَّمَ نستنتج ما يلي:

1–الاستراتيجية الأمريكية واضحة المعالم تكاد لا تخفي نواياها الاستعمارية، والعدوانية والعنصرية.

2–يُشكِّلُ النفط محدداً أساسياً في رسمِ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تحديد أدواتها وأولوياتها حول العالم.

3–تتجسَّدُ الاستراتيجية الأميركية بعدَّة أبعادٍ منها(البعد الديني متجسداً بتسخير الإسلام واستغلاله في تحقيق أهدافها) و(البعد الاقتصادي، الذي يُعتبرُ في مقدمة الأهداف الأمريكية، كما أنَّهُ المحرِّك الرئيس لحروب التغيير وسياسات الديمقراطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط).

4–ظهور الأبعاد الاقتصادية عموماً، والنفطية على وجه الخصوص بشكلٍ واضحٍ في المشروعات السياسية الأمريكية الموجهة نحو السودان، والذي دخل الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بقوة بنتيجة تميزه الجيو– بولتيكي.

5–محاولاتُ الإقصاءِ أو الحد من الامتداد الصيني والروسي في القارة الإفريقية عموماً، حاضرٌ وبقوةٍ في استراتيجيات واشنطن الأمنية للمنطقة.

6–للنفط دورٌ هامٌّ في تحديد الاستراتيجية الامريكية تجاه السودان، خاصةً بعد اكتشاف النفط في الجنوب السوداني وهو ما أدَّى إلى الانجذاب الكبير لمشاريع الديمقراطية في السودان، والحرص الأمريكي على تطبيقها بقوة السلاح، ولو اضطرت للتضحية بالشعب السوداني كاملاً في سبيل تطبيق تلك الديمقراطية.

7–السعي وراء النفط السوداني جزءٌ من خطَّةٍ أميركيَّةٍ لتنويع مصادرها الطاقيَّة بما يخدم أمنها الطاقوي والقومي.

8–الأراضي السودانية تعتبر من أكثر الأراضي الزراعية خصوبةً في العالم، لذلك كان السعي الأميركي للسيطرة عليه في خطةٍ لسلب وامتصاص خيراته بما يساعد في حل أزمة الغذاء ضمن الإطار الأميركي، أو حتى بهدف إنتاج الوقود الحيوي.

---

[1] **د.عمرابي.أحمد: إفريقيا بين أمريكا والصين/ عن صحيفة البيان الإماراتية 2008/2/21.**

9- لا يمكن لأحدٍ أن يلغي الدور الذي قد يشكله السودان في إيجاد حلول للأزمة الغذائية العالمية، لذلك لابدَّ من التوسع بالاستثمار في مجال الانتاج الزراعي والغذائي في السودان، بمحاولة للحدِّ من الازمة الغذائية على الصعيد العالميً. ولاسيما بعد أن أصبح الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية كورقة ضغط على الدول النامية بهدف إخضاعها.

المراجع:

1- خيارات السياسة الأميركية تجاه العراق ورقة عمل، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، شباط 2002.

2- مولتار. توماس، أميركي بالأمريكانية، أفاق عربية ،العدد(7) ،1990.

3- خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 18/5/1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993.

4- Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Rouche in 2004, USA, Feb 2002.

5- لوبيز. سيبيل. فيليب، جيوبولوتيك البترول، ترجمه من الفرنسية: د. صلاح نيّوف، صادر عن دار نشر باريسية "Armand Colin"، إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف Yves Lacoste, 2006.

6- د. الشاهر. إسماعيل. شاهر، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول"، جامعة دمشق – كلية العلوم السياسية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق 2009.

7- White House, Document of the National Security Strategy, September 2002 .

8- ملاط، شبلي(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، جريدة الأنباء، العدد 1864، تاريخ 2001/11/22.

9- رفعت، سعيد(2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية، العدد 112.

10- نظام الدين، عرفان(2003)، ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أم حرب الهيمنة؟، جريدة الحياة تاريخ 2003/2/24.

11- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي2010.

12- مجلة الاقتصادية ، http://www.aleqt.com/2009/03/19/article_206187.html

13- د. مجذوب بخيت محمد توم، ورقة عمل بعنوان(قضايا البيئة في السودان ومشكلات تناولها في وسائل الاعلام)، اللجنة الوطنية المصرية . القاهرة، أيسيسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للفترة من 22 – 26/ 10/ 2007م.

14- International trade statistics 2008 www.wto.org.

15- صندوق النقد الدولي وخاصة بين عامي 2006-2007.

16- ملف الوقود الحيوي: يؤجج اسعار الغذاء ويخلق المجاعات، الثلاثاء، 01 يوليو 2008 http://www.estqlal.com/article.php?id=18761.

17- د. محمد الجاك سليمان، ندوة بعنوان صناعة التعدين في السودان، ورقة عمل الثروة المعدنية في السودان (الماضي والحاضر وآفاق المستقبل)، اتحاد الغرف الصناعية السوداني، المؤتمر القومي للصناعة السودانية، شباط، 2010.

18- الجميل. سيار، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، في : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية أكتوبر 1999.

19- مايكل كلير،"الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

20- http://www.bp.com/statisticalreview, BP Statistical Review of World Energy 2013, Oil: Proved reserves, Sudan.

21- http://www.al-waie.org/issues/272/article.php?id=809_0_63_0_C نفط السودان واهتمام أميركا به، مجلة الوعي، العدد 272 ، السنة الرابعة والعشرون ، أيلول – 2009م.

22- مطامع أمريكا في نفط السودان وثرواته، محمد عبد الله سيد أحمد، 2008/7/5. http://www.sudaneseonline.com/ar/article_20338.shtml.

23- مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس مائدة مستديرة بعنوان : "السودان بين الوحدة والتمزق، المشهد السوداني الراهن "، تقرير للأستاذ الدكتور / حمدنا الله مصطفي رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة عين شمس، السودان، الاثنين 2010/5/24.

24- قائمة البلدان حسب احتياطيات النفط المحققة، http://www.marefa.org/index.php/Logo_link.

25- الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي (المعرفة)، الاستهلاك اليومي من النفط حسب المنطقة من 2003 حتى2007.

26- التقرير الوطني لتطوير سياسة الطاقة (National Energy Policy Development Group) والذي تم إصداره في 17/أيار/ لعام 2001.

27- نيفين. حليم، (التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا)، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000 م.

28- https//www.cia.gov/Country Comparison to the World/the world fact book , field listing, oil-exports.

29- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، آفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص.

30- د.عمرابي. أحمد: إفريقيا بين أمريكا والصين/ عن صحيفة البيان الإماراتية 2008/2/21.